



## مشروع الحماية الاجتماعية: هل من حلول بديلة للاقتراض من أجل توفير المساعدات الاجتماعية؟ .

### المراجع

1 [Ministère de l'Economie et de la Planification](#)  
التخطيط | وزارة الاقتصاد  
Facebook

2 نائب رئيس مجموعة البنك الدولي يعبر عن حرص البنك على مزيد دعم تونس في مجال الحماية الاجتماعية - إذاعة الكاف (radiokef.tn)

3 موجز الميزانية 2022 : هل يحافظ قانون المالية 2022 على الدور الاجتماعي للدولة؟ | المرصد التونسي للاقتصاد (economie-tunisie.org)

4 ندوة افتراضية تحت عنوان الضمان الاجتماعي الشامل: استكشاف القيود والإمكانيات الاقتصادية والمالية | المرصد التونسي للاقتصاد (economie-tunisie.org)

كما تم الوقوف على عجز الحكومة على توفير التمويلات اللازمة لتغطية نفقاتها التنموية مما أدى إلى الاعتماد على القروض والهبات الخارجية في أغلب المشاريع المبرمجة في قانون المالية لسنة 2022 وبعد مرور أربعة أشهر من بداية سنة 2022 نستنتج أن الدولة لا تعتمد على التمويلات الخارجية لتغطية نفقاتها التنموية فقط بل أنها أصبحت تعتمد على تمويلات البنك العالمي لتوفير المساعدات الاجتماعية وحوكمة قطاع الضمان الاجتماعي.

يقع انتهاج هذا التوجه تحت طائل عدم قدرة تونس، أو الدول ذات الدخل الضعيف والمتوسط عموماً، على الانفاق على النظام الحماية الاجتماعية نظراً لمحدودية مواردها المالية وهو ما وقع التطرق له في ندوة افتراضية شارك فيها المرصد التونسي للاقتصاد حول "الضمان الاجتماعي الشامل: استكشاف القيود والإمكانيات الاقتصادية والمالية" خلال شهر فيفري لسنة 2022.<sup>[4]</sup>

بين السيد شفيق بن روين، شريك مؤسس للمرصد التونسي للاقتصاد، خلال الندوة أن عديد الخيارات متاحة أمام الحكومة لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل نظام الحماية الاجتماعي في الدول ذات الدخل الضعيف والمتوسط وبالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على غرار تونس، يمكن الاعتماد على: أولاً إطار اقتصادي أكثر ملائمة، ثانياً الزيادة في الموارد الضريبية، ثالثاً مكافحة التدفقات المالية غير مشروعة ورابعاً وأخيراً الاقتراض وإعادة هيكلة الديون وهو أسهل الحلول الذي غالباً ما توجه له الحكومات التونسية دون العمل على تطوير نظام الضمان الاجتماعي ليصبح أكثر شمولية والعمل أيضاً على توسيع قاعدة الموارد المتاحة واستخدام جميع مصادر الإيرادات المحتملة من قبل الحكومة.

أعلنت وزارة الاقتصاد والتخطيط في بيان نشرته يوم الأربعاء 6 أبريل 2022<sup>[1]</sup> عن امضاء اتفاقية تمويل بقيمة 400 مليون دولار من طرف البنك العالمي لفائدة مشروع الحماية الاجتماعية للتصدي العاجل لجائحة كوفيد-19. تندرج الاتفاقية في إطار المرحلة الثانية من المشروع الذي انطلق العمل به في أوت 2021 حيث تحصلت تونس على تمويلات بقيمة 300 مليون دينار من قبل البنك العالمي من أجل تفعيل برنامج الأمان الاجتماعي في ظل تواصل تأثيرات جائحة كوفيد-19 على العائلات الفقيرة.<sup>[2]</sup>

يتضمن هذا البرنامج على ثلاثة محاور: تحويلات مالية للتخفيف من تداعيات الجائحة، تحويلات لدعم الأطفال دون الخمس سنوات من أبناء العائلات الفقيرة ودعم منظومة الحماية الاجتماعية والمساعدة في تجسيم الإصلاحات خاصة على مستوى الحوكمة وتطوير إجراءات وعمليات الإدماج بالسجل الاجتماعي واعتماد الرقمنة.

هي نفس الإجراءات الاجتماعية التي تضمنها قانون المالية لسنة 2022 دون أن يقع تحديد آليات تطبيق هذه الإجراءات في قانون المالية أو مصادر تمويلها خاصة مع المحافظة على ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية في نفس مستوى سنة 2021 بارتفاع طفيف ب 0.19 بالمائة في قانون المالية لسنة 2022، ومع احتساب نسبة التضخم التي حددها البنك المركزي ب 6.8 بالمائة عند نشر قانون المالية فإن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية تشهد انخفاضاً ب 6.61 بالمائة بين 2021 و 2022 دون احتساب نسبة التضخم الإضافي بعد اندلاع لحرب الروسية الأوكرانية.

تطرق المرصد التونسي للاقتصاد في موجز الميزانية لسنة 2022 تحت عنوان "هل يحافظ قانون المالية 2022 على الدور الاجتماعي للدولة؟"<sup>[3]</sup> إلى تراجع الدور الاجتماعي للدولة نظراً لتدهور توازنات المالية العمومية والانعكاسات السلبية للسياسة التقشف المتبعة التي أدت إلى تراجع هذا الدور .